

أبوه «أو» ما قام إلا هو «فتركيب آخر . والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام^(١) .

وابن هشام يشير بذلك إلى قول ابن يعيش : وهذا الضمير المستتر على ضربين لازم وغير لازم ، والمراد بقولنا «لازم» أن لا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمر ذوات العلامة ، وذلك نحو : أقوم...^(٢) .

ويشير أيضاً إلى رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية حيث قال : والمراد بالواجب الخفاء ما لا يغني عنه ظاهر ، ولا يقع موقعه ضمير بارز إلا وهو تأكيد لمنوي^(٣) .

وفصل ابن مالك هذا الرأي في شرح التسهيل فقال : الواجب الخفاء هو الذي لا يزال مستكناً ، ولا يغني عنه ظاهر ، ولا مضمر بارز كالمنوي في نحو : أفعُلْ ، ونفعُلْ ، وأفعُلْ ، وتفعلْ ونزال . فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغني بمعناه عن لفظه ، فإن قصد توكيده جيء بالبارز المطابق .

ثم قال ابن مالك : الجائز الخفاء هو الذي يخلفه ظاهر أو مضمر بارز ، كقولك : زيد حسنٌ ، ففي حسن ضمير منوي مرفوع به ، وليس خفاؤه واجباً بل جائزاً ، لأنه قد يخلفه ظاهر نحو : زيد حسنٌ وجهه ، ومضمر بارز نحو : زيد ما حسنٌ إلا هو..^(٤) .

(١) أوضح المسالك ٨٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/١ - ١٢١ .